التعلق الصلاحي للارادة عاما في جميع الممكنات والاول ناظر الى ان الصالح لان يريد النبي المعين ليس مريدا له بل مريد لضده والثاني ناظر الى ان التعلق بالفعل فرع الصلاحية في التعقل وكل وجهة والتعلق الثالث للارادة تجيزي حادث وهو تخصيصها وتاثيرها فيما لا يزال والتنجيزي القديم والصلاحي القديم نفسيان لها **قوله** تقوم به ان فرعي بالتا الفوقية فالظاهر انه تحذف احدى التائين اي تتقوم الصفة به بدليل تفسيره بتتحقق بالتائين الفوقيتين اي تتحقق الصفة بملابسة الامر الله اذ لا تعقل قدرة من غير مقدور ولو في المستقبل يعني المقدور بالصلاحية وكذا سائر الصفات المتعلقة لكن العلم لا يتحقق الا بمعلوم بالفعل لا بالصلاحية ويحتمل ان لفظ يقوم بالياء التحتية وتشديد الواو بلفظ المبني للمجهول ويتحقق بفتح الياء التحتية اي يتحقق ذلك الامر الله علاقة ملابسة الطلب الذي هو التعلق لان بين الطلب والمطلوب ملابسة لكن يرجح الاحتمال الاول قوله بعد قول المتن والعلم المتعلق اي المقتضي لامر يقوم به اذ ليس المعلوم مقوما بالعلم الا ان يراد انه من حيث انه معلوم لا يعقل الا بالعلم بل يصير الاول قوله في السمع والبصر بعد قول المتن المتعلقان اي المقتضيان لشيء يقومان به ويصح قراءة يقوم بفتح الياء التحتية وضم القاف وسكون الواو مخففة يعني يتحقق وكذا قوله في السمع والبصر يقومان بفتح قرائه بضم الياء التحتية وفتح الواو المشددة وبفتح الياء التحتية وضم القاف وسكون الواو **قوله** بان يصير ادراكا لها اي مثلا لانه لا يتاتى في العلم والسمع والبصر والكلام فقوله مثلا فيما يتاتى راجع لهذا وما بعده **قوله** بما يكون القادر قادرا الى قوله مثلا فيقال في الارادة بما يكون المريد مريدا وكذا في سائر الصفات المتعلقة **قوله** المتعلق بالكسر على الثاني هو الصفة اي لا المعاني والا بان قيل ان التعلق لها محال لزم اجتماع مؤثرين في القدرة على اثر واحد وكذا الارادة ولزم تحصيل الحاصل في العلم والسمع والبصر لكن يطلب وجه كون المعاني لا تتعلق لها على هذا ثم وجه الفرق بين قولي التعلق على هذا القول ان التعلق على القول الثاني نسبة وليست بحال فلا يلزم من اثبات التعلق للمعنوية سوى قيل انها اعني المعنوية احوال او عبارة عن قيام المعاني بالذات

قيام الحال بالحال بخلاف التعلق على القول الاول فانه طلب والطلب حال عند مثبتي الاحوال فيلزم من اثباته للمعنوية قيام الحال بالحال بخلاف التعلق على القول الاول فانه طلب ان قلنا المعنوية احوال وقيام الحال بالنسبة ان قلنا المعنوية عبارة عن نسبة المعاني للذات والذي اعتمدوه ان التعلق للمعاني دون المعنوية كما اشار الى ذلك الشارح بقوله وقال اخرا اي جمع اخر هو المعاني الى اخره **قوله** صفة بها الاحاطة بالاشياء كذا في بعض النسخ وفي بعضها صفة يتاتى بها الاحاطة الخ وهو لفظ التاتي غير لائق في هذا المقام لان الانكشاف بالفعل صفة نفسية العلم وقولهم ثبوت الشيء للشيء فرع عن قوله المعبر عنه بالتاتي الفوقيتين بينهما همزة مفتوحة حمله في غير الصفة النفسية والا لزم التسلسل في القبولات وهو محال بنا على انها احوال لان القبول صفة نفسية فهو فرع عن قبول ذلك القبول ثم قبول القبول كذلك فيتسلسل اما على نفي الاحوال فليس بمحال لانه تسلسل في الاعتبارات وهو غير محال **قوله** على ما هي به الباء بمعنى على اي على ما هي عليه في نفس الامر **قوله** يقوم به اي يتحقق به وقد قدمنا الكلام على نظيره بعد قول المتن المتعلقات **قوله** مطلقا اي متناهية او غير متناهية **قوله** على وجه كلي اي اجمالي وسياتي رده **قوله** بالنسبة الى الازليات وهي لا نهاية لها لان صفاته تعالى الازلية لا نهاية لها وقوله كالماهيات الكلية اي فانها لا تتناهى كما ان جزئيات كل ماهية لا تتناهى باعتبار ما سيوجد وهي المراد بقوله والهويات اي الجزئيات الخارجية وقوله والخصوصيات اي ما به يتعين الجزي في الخارج كاللون المخصوص والمقدار المخصوص **قوله** وتعلقات حادثة اعلم ان التحقيق ان العلم له تعلق تنجيزي قديم بمعنى احاطة علمه تعالى بجميع الامور في الازل وليس له تعلق صلاحي لان الصالح لان يعلم ليس بعالم ولا يقال تعلق صلاحي بضد ما سبق في علمه تعالى لانا نقول هذا الضد متعلق ايضا للعلم لانه مستحيل وهو يتعلق بجميع المستحيلات الا ان يقال وجود زيد الذي علمه الله تعالى في الازل وانه يوجد في يوم كذا يصلح علمه تعالى لان يتعلق بعدمه في ذلك اليوم بدلا بمعنى انه لو فرض تعلق علمه تعالى به وانه لم يتعلق بوجوده لم يلزم من ذلك محال والقول بان للعلم تعلقات

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)